



مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة

Journal of International Economy and Globalization



الأثر الاقتصادي والتجاري لفيروس كورونا على الاقتصاد العالمي
- مقارنة تحليلية -

The Economic and Commercial Impact of Corona Virus on The Global Economy -Analytical Approach-

ط.د. تومي رحاب الإسلام، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر.

د. شيبوط سليمان، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.

د. مسلم إبراهيم، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.

تاريخ الإرسال: 2021/05/24	تاريخ القبول: 2021/05/30	تاريخ النشر: 2021/06/15
المصطلحات المفتاحية	الملخص	
فيروس كورونا؛ التجارة الدولية؛ الاقتصاد العالمي.	يعالج هذا البحث تداعيات جائحة الكورونا على الاقتصاد العالمي، من خلال الاضطرابات الاقتصادية الكبيرة التي أحدثتها هذا الوباء، والتي تتمثل في هبوط الطلب المحلي والخارجي، وانخفاض التجارة، واضطراب الإنتاج وتراجع ثقة المستهلكين وصعوبة الأوضاع المالية، حيث واجهت البلدان المصدرة للنفط صدمة إضافية تمثلت في الهبوط الشديد في أسعار النفط، فقد أدت القيود المفروضة على السفر عقب وقوع هذه الأزمة المتعلقة بالصحة العامة إلى تراجع الطلب العالمي على النفط، مما أدى إلى انخفاض أسعار النفط بما يزيد على 50% منذ بدء الأزمة، ومن المتوقع لهذه الصدمات المتشابكة أن توجه للنشاط الاقتصادي في العالم ضربة عنيفة خلال النصف الأول من العام الجاري على أقل تقدير.	
Abstract	Keywords	
This research addresses the repercussions of the corona pandemic on the global economy, through the major economic turmoil caused by this epidemic, which is the decline in domestic and external demand, low trade, production disruption and the decline in consumer confidence and the difficulty of financial conditions, as oil-exporting countries faced an additional shock of decline Severe oil prices, travel restrictions following this public health crisis have led to a decline in global oil demand, which has led to a drop in oil prices by more than 50% since the crisis began, and these interlocking shocks are expected to direct economic activity in The world is a violent blow during the first half of this year at least.	Corona Virus; International Trade; Global Economy.	
JEL Classification Codes : I10 ,P45		

✦ المؤلف المرسل: مسلم إبراهيم، الإيميل: i.messellem@univ-djelfa.dz

1. مقدمة:

المتابع للمشهد الاقتصادي العالمي، يرى أنه خلال العقدين الماضيين، أصبح للصين دور حاسم بالنسبة للاقتصاد العالمي والتجارة الدولية، والأهمية التي تمتلكها الصين لا تتعلق فقط بكونها دولة منتجة ومصدرة للمنتجات الاستهلاكية، وإنما لاعتبارها المورد الرئيسي لجل المدخلات الوسيطة لشركات التصنيع في الخارج. ويعتبر أي انقطاع في المعروض الصيني له تأثير كبير على المنتجين في بقية العالم، والواقع أن العديد من الشركات حول العالم تخشى COVID-19 لما تعرض له الاقتصاد الصيني جراء توقف بعض أنشطته الاقتصادية بسبب أزمة كورونا (أي قيود على الأنشطة الاقتصادية وحركة رأس المال البشري)، لتعوق بذلك حركة الاقتصاد العالمي. ومن المرجح أن يقع الضرر الأكبر على النشاط في قطاع الخدمات نتيجة لجهود الاحتواء والمباعدة الاجتماعية، مع التأثير على قطاعات كالسياحة والنقل على وجه الخصوص، بالإضافة إلى ذلك فسوف يقع ضغط كبير على البلدان ذات البنى التحتية الصحية الضعيفة، والحيز المالي المحدود لتكثيف الخدمات الصحية العامة ودعم القطاعات والأسر المتضررة، ومن المرجح أن يتفاوت التأثير الاقتصادي والتجاري لهذه الجائحة، خاصة في مرحلة ما بعد الكورونا.

وعليه ومن خلال ما تقدم، يمكن طرح الإشكالية الرئيسية لبحثنا على النحو التالي.

1.1 إشكالية الدراسة:

فيما تتمثل التداعيات الاقتصادية والآثار التجارية الناجمة عن فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي؟ وللإجابة على الإشكالية طرحنا الفرضيات التالية.

2.1 فرضيات الدراسة:

- تباطئ معدل النمو الاقتصادي جراء توقف الأنشطة الاقتصادية بسبب أزمة كورونا.
- تعثر حركة التجارة العالمية في معظم دول العالم نتيجة الانتشار السريع لفيروس كورونا.
- تتوقف حركة الاقتصاد العالمي على مدى انتشار فيروس كورونا.

وعليه جاءت أهمية هذه الدراسة لمعرفة أهم الآثار والتداعيات الاقتصادية والتجارية الناجمة عن فيروس كورونا، والتي يمكن أن تتركها على الاقتصاد العالمي.

3.1 منهجية الدراسة:

وأردنا من خلال هذه الورقة البحثية إبراز الأثر الاقتصادي والتجاري لفيروس كورونا، من خلال المحاور التالية:

2. إطلالة مفاهيمية وتاريخية حول فيروس COVID-19 :

1.2. لمحة عن فيروس COVID-19 ؛

2.2. البلدان المتضررة وعدد الوفيات؛

3.2. الدول المتأثرة.

3. التأثير التجاري لـ COVID-19 على الاقتصاد العالمي :

1.3. التأثير التجاري على النقل الجوي الدولي؛

2.3. الآثار السلبية على بعض القطاعات.

4. الأثر الاقتصادي لـ COVID-19 على الاقتصاد العالمي:

1.4. التداعيات الاقتصادية لـ COVID-19 على الاقتصاد العالمي؛

2.4. موقف صندوق النقد الدولي من أزمة الجائحة؛

3.4. المجالات الداعمة للاقتصاد العالمي لمواجهة الجائحة؛

4.4. المالية العامة؛

5.4. السياسة النقدية؛

6.4. الاستجابة التنظيمية.

2. إطلالة مفاهيمية وتاريخية حول فيروس COVID-19:

2.1 لمحة عن فيروس COVID-19 :

تفشى COVID-19 بسبب فيروس SARS-CoV-2 في ديسمبر 2019 في مدينة يوهان في مقاطعة هوبي في الصين، واستمر COVID-19 في الانتشار في جميع أنحاء العالم، في البداية كان مركز تفشي المرض هو الصين حيث تم الإبلاغ عن حالات إما في الصين أو كونها مسافرة من الصين أعلنت منظمة الصحة العالمية (WHO) حالة طوارئ صحية عامة ذات أهمية دولية لتنسيق الاستجابات الدولية للمرض، في عالم متصل ومتكامل بقوة، أصبحت آثار المرض بعد الوفاة (أولئك الذين يموتون) والمرضى (أولئك الذين يعانون من العجز أو الذين يراعون العاجزين وغير القادرين على العمل لفترة) واضحة منذ تفشي المرض، وفي خضم تباطؤ الاقتصاد الصيني مع انقطاع الإنتاج، تعطل عمل سلاسل التوريد العالمية، بدأت الشركات في جميع أنحاء العالم، بغض النظر عن الحجم، التي تعتمد على المدخلات من الصين تعاني من تقلصات في الإنتاج.

(Warwick Mckibbin, 2020, p. 02)

إن النقل المحدود وحتى المقيد بين البلدان قد زاد من تباطؤ الأنشطة الاقتصادية العالمية وقد شوهت أنماط الاستهلاك المعتادة وخلقت تشوهات في السوق لحالات الذعر بين المستهلكين والشركات، فقد كانت الأسواق المالية العالمية مستجيبة للتغيرات وانخفضت مؤشرات الأسهم العالمية وسط هذا الاضطراب، ويتوقع صندوق النقد الدولي العالمي في تقييم أولي أن تتباطأ الصين بنسبة 0.4 في المائة مقارنة إلى 5.6 في المائة، مما يبطئ النمو العالمي بنسبة 0.1 نقطة مئوية. (Warwick Mckibbin, 2020, pp. 02-03)

أدى تفشي الفيروس التاجي المسمى COVID-19 إلى تعطيل الاقتصاد الصيني، وتطور المرض وتأثيره الاقتصادي غير مؤكد إلى حد كبير يجعل من الصعب على واضعي السياسات صياغة استجابة مناسبة، ويمكن أن تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد العالمي على المدى القصير، فحجم التكاليف التي يمكن تجنبها في جميع الاقتصاديات من خلال زيادة

الاستثمار في أنظمة الصحة، عكس الاقتصاديات الأقل تطورا تكون فيها أنظمة الرعاية الصحية أقل تطورا وكثافة سكانية مرتفعة. (Warwick Mckibbin, 2020, p. 01)

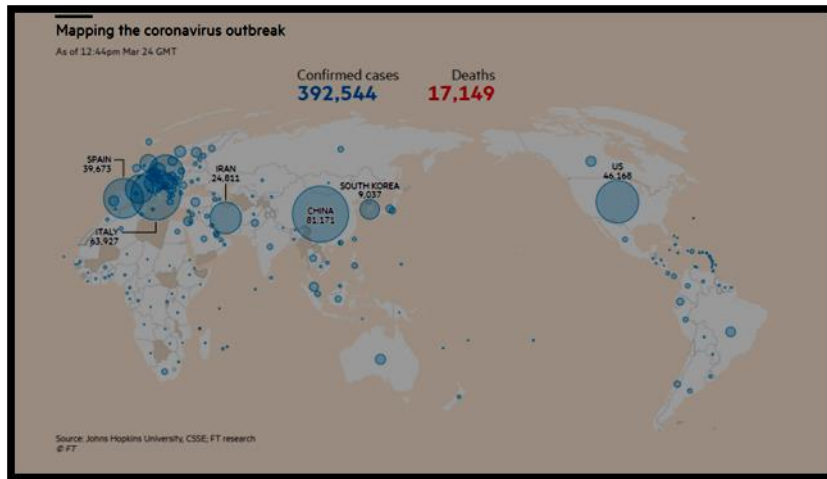
2.2 البلدان المتضررة وعدد الوفيات:

استمرت التكاليف الإنسانية الصحية لتفشي الفيروسات التاجية في الارتفاع، مع إصابة أكثر من 3290000 شخص على مستوى العالم، وقد تجاوز عدد الأشخاص الذين تأكدت وفاتهم بسبب الفيروس 17100 شخص، وأعلنت منظمة الصحة العالمية عن انتشار الفيروس وتحوّله إلى وباء عالمي، مما يعني أنه سينتشر بسرعة في أجزاء مختلفة من العالم، فمركز بؤرة الفيروس التاجي حاليا هي أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، مع العدد الأكبر من الحالات المؤكدة كان في إيطاليا، ثم انتقل إلى أمريكا، وعدد القتلى نمت بسرعة أكبر في إيطاليا وإسبانيا أكثر مما حدث في الصين في نفس المرحلة من تفشي المرض.

حيث تحملت العديد من البلدان وطأة الفيروس، وتفوقت لومبارديا على ووهان باعتبارها المنطقة الأكثر تضررا في العالم، وتظهر الولايات الأمريكية مسارات مختلفة لتفشي الفيروس، حيث شهدت واشنطن أول تفشي للمرض ولكن عدد القتلى مرتفع ببطء نسبيا، إذ أن منحني معدل الوفيات في نيويورك أكثر حدة، وفي معظم الدول الغربية ازدادت أعداد الحالات بنحو 33 في المائة يوميا، وهي علامة على أن الدول الأخرى قد تواجه نفس التحدي الذي تواجهه إيطاليا وإسبانيا وأمريكا، وتأتي الدول الآسيوية تباعا من بينها سنغافورة وأقاليم هونغ كونغ على مسار مختلفة من حيث النمو في أعداد الحالات، وقد تم احتواء معدل الزيادة حتى الآن نسبيا من خلال تدابير سريعة وصارمة.

(Steven Bernard, 2020)

الشكل رقم 01: خريطة انتشار فيروس COVID-19



المصدر: **Coronavirus tracked: the latest figures as the pandemic spreads**. متاح على الموقع:

<https://www.ft.com/coronaviruslatest?fbclid=IwAR1Usfj3UIYt3cToMM5AAGYmHSjznk805lE>

تاريخ الاطلاع: 2020/03/24 الساعة 18:56. PzCtMANjlyOUyMi6t3RimAQ

وفقا للإحصاءات المتاحة حتى نهاية العاشر من فيفري 2020، بلغ إجمالي عدد الوفيات بسبب المرض 1018 حالة وفاة، ومن الملاحظ أن عدد حالات الوفاة اليومية بسبب الفيروس في تزايد مطرد، فقد ارتفع عدد الوفيات من 8 حالات وفاة فقط في 23 جانفي ليصل إجمالي عدد الوفيات في ذلك اليوم 25 حالة، ثم قفز الرقم إلى 43 حالة في 30 جانفي ليصل إجمالي الوفيات في ذلك التاريخ إلى 213 حالة وفاة، ثم 86 حالة وفاة في يوم 7 فيفري ليصل إجمالي حالات الوفاة وقتئذ إلى 724 حالة وفاة، ثم 108 حالات في يوم 10 فيفري ليصل إجمالي حالات الوفاة 1018، وليتجاوز عدد الوفيات الناتجة عن النسخة الحالية من فيروس كورونا تلك التي تسبب فيها مرض السارس في العقد الأول من هذا القرن، وعلى رغم انخفاض متوسط معدل الوفيات اليومية ليصل إلى 12-13% خلال العشرة أيام الأولى من شهر فيفري مقارنة بمتوسط 36.11% خلال الفترة من 23 جانفي إلى 31 جانفي، فإن عدد الوفيات بسبب المرض آخذ في التنامي بالنظر ارتفاع عدد الوفيات خلال شهر فيفري (جدول رقم: 01).

جدول رقم 01 : تطور حجم ومعدل الوفيات بسبب فيروس كورونا الجديد خلال الفترة 23 جانفي -10 فيفري 2020

التاريخ	إجمالي الوفيات	حجم التغير	نسبة التغير
23 جانفي 2020	25	8	47%
24 جانفي 2020	41	16	64%
25 جانفي 2020	56	15	37%
26 جانفي 2020	80	24	43%
27 جانفي 2020	106	26	33%
28 جانفي 2020	132	26	25%
29 جانفي 2020	170	38	29%
30 جانفي 2020	213	43	25%
31 جانفي 2020	259	46	22%
1 فيفري 2020	304	45	17%
2 فيفري 2020	362	58	19%
3 فيفري 2020	426	64	18%
4 فيفري 2020	492	66	15%
5 فيفري 2020	565	73	15%
6 فيفري 2020	638	73	13%
7 فيفري 2020	724	86	13%
8 فيفري 2020	831	89	12%
9 فيفري 2020	910	97	12%
10 فيفري 2020	1018	108	12%

المصدر: محمد فايز فرحات، الصين وأزمة "كورونا": كشف حساب أولي للتكاليف الاقتصادية والسياسية. نشر

بتاريخ: 2020/02/13 متاح على الموقع: <https://epc.ae/ar/topic/chinas-coronavirus-crisis-economic-and-political-costs>

political-costs تاريخ الاطلاع: 2020/03/28 على الساعة: 21:07.

جدول رقم 02 : توزيع حالات الإصابة وحالات الوفاة في 10 فيفري 2020

الدولة	عدد الإصابات	عدد الوفيات
الصين	42638	1016

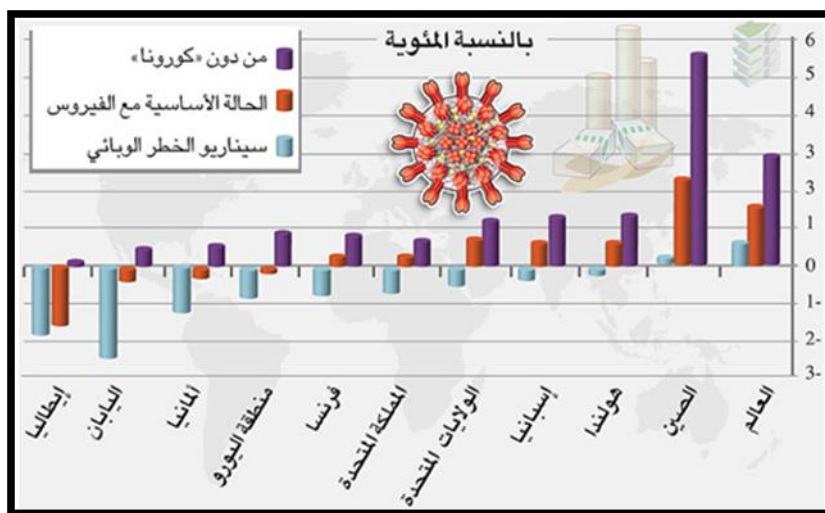
المصدر: محمد فايز فرحات، الصين وأزمة "كورونا": كشف حساب أولي للتكاليف الاقتصادية والسياسية نشر بتاريخ: 2020/02/13 متاح على الموقع: <https://epc.ae/ar/topic/chinas-coronavirus-crisis-economic-and-political-costs> تاريخ الاطلاع: 2020/03/28 على الساعة: 21:07.

ومن الملاحظ أيضا أن حالات الإصابة والوفاة ما تزال تتركز في الصين، فمن بين إجمالي 43104 حالة إصابة حتى 10 فبراير كان نصيب الصين منها 42638 حالة إصابة وتوزع حالات الإصابة الأخرى على دول آسيوية، كما أنه من بين إجمالي 1018 حالة وفاة حتى التاريخ نفسه، كان نصيب الصين منها 1016 حالة، وتوزعت الحالتان الأخريان على هونج كونج والفلبين، بواقع حالة وفاة واحد لكل منهما، كما أن معظم حالات الإصابة خارج الصين كانت نتيجة انتقال أو احتكاك مباشر بالبيئة الصينية (جدول رقم: 02)

2.3 الدول المتأثرة:

يمكن أن يؤثر انخفاض المعروض الصيني من المدخلات الوسيطة على القدرة الإنتاجية وبالتالي فإن صادرات أي دولة معينة تعتمد على مدى اعتماد صناعاتها على الموردين الصينيين، على سبيل المثال قد يواجه بعض مصنعي السيارات الأوروبيين هذا النقص في المكونات الحيوية لعملياتها، وقد تجد الشركات في اليابان صعوبة في الحصول على الأجزاء اللازمة لتجميع الكاميرات الرقمية وما إلى ذلك، وبالنسبة للعديد من الشركات فإن الاستخدام المحدود للمخزونات يؤدي إلى نقص سيؤثر على قدراتهم الإنتاجية وصادراتهم الإجمالية والتأثير المحتمل لـ COVID-19 لتعطّل الإمدادات الصينية سيكون على الاقتصاديات الأكثر تأثراً، نذكر منها الاتحاد الأوروبي (الآلات والسيارات والكيماويات) الولايات المتحدة (الآلات والسيارات، والأدوات الدقيقة)، اليابان (الآلات والسيارات)، جمهورية كوريا (الآلات ومعدات الاتصالات) مقاطعة تايوان الصينية (الاتصالات المعدات والآلات المكتبية) وفيتنام (معدات الاتصالات). (development, 2020).

الشكل رقم 02 : النمو الاقتصادي في 2020



المصدر: أحمد جلال، كورونا والاقتصاد العالمي، متاح على الموقع:

<https://aawsat.com/home/article/2213971/%C2%AB%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7%C2%BB-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-202/05/19> تاريخ الاطلاع: 202/05/19 الساعة: 07:08.

3. التأثير التجاري لـ: COVID-19 على الاقتصاد العالمي:

3.1. التأثير التجاري على النقل الجوي الدولي:

أضاف اتحاد النقل الجوي الدولي في بيان تقيمه الأولي لتأثير تفشي الفيروس خسارة محتملة بنسبة 13٪ لطلب المسافرين على شركات الطيران في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وتابع الاتحاد بالنظر إلى أنه من المتوقع أن يبلغ النمو لشركات الطيران في المنطقة 4.8٪، وسيكون التأثير الصافي هو انكماش سنوي بأكمله بنسبة 8.2٪ مقارنة بمستويات الطلب لعام 2019.

وأوضح الاتحاد أنه حال حدوث هذا السيناريو فإنه "سيترجم إلى خسارة إيرادات بقيمة 27.8 مليار دولار في 2020 لشركات النقل في منطقة آسيا والمحيط الهادئ - يتحمل الجزء الأكبر منها شركات نقل مسجلة في الصين، مع خسارة 12.8 مليار دولار في السوق المحلية الصينية وحدها."

من المتوقع أن تتحمل شركات النقل خارج آسيا والمحيط الهادئ خسارة إيرادات قدرها 5.1 مليار دولار، على افتراض أن فقدان الطلب يقتصر على الأسواق المرتبطة بالصين، وهذا من شأنه أن يجعل إجمالي الإيرادات العالمية المفقودة 29.3 مليار دولار (انخفاض إيرادات الركاب بنسبة 5٪ مقارنة بما توقعه اتحاد النقل الجوي الدولي في ديسمبر/كانون الأول الماضي)، ويمثل زيادة بنسبة 4.7٪ في الطلب العالمي وفقا للاتحاد. (بالعربية، 2020)

وقال ألكسندر دي جونيك، المدير العام والرئيس التنفيذي لاتحاد النقل الجوي الدولي "إن التراجع الحاد في الطلب نتيجة لفيروس كورونا سيكون له تأثيرا ماليا شديدا على شركات الطيران - لا سيما لتلك المتعاملة مع السوق الصينية"، معتبرا أنه "عام صعب لشركات الطيران"، وكانت العديد من شركات الخطوط الجوية العالمية

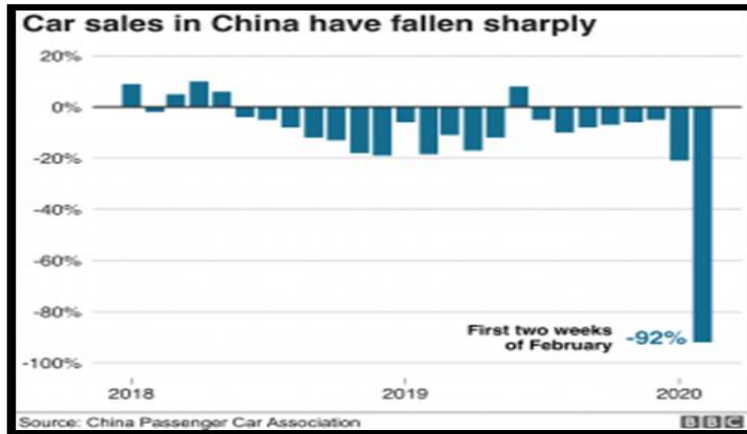
قد أوقفت وعزلت رحلاتها من وإلى الصين "حتى إشعار آخر"، مع تصاعد وتيرة المخاوف من انتشار فيروس كورونا. (بالعربية ، 2020)

2.3. التأثير على قطاعات الأعمال:

يختلف تأثير "كورونا" على قطاعات الأعمال المختلفة بسبب الاختلافات في أنماط العرض والطلب ومن المرجح أن تشهد صناعة السيارات، التي أضعفتها بالفعل معدلات النمو البطيئة في 2019، أكبر تراجع كذلك تتفاعل صناعة اللوجستيات بشكل حاد مع أي ضعف في التدفقات التجارية، مما يجعل الصناعة عرضة بشكل خاص للتأثر سلبا بانتشار الوباء، ومن ثم ستواجه الصناعة أيضا مخاطر متزايدة من المزيد من عمليات الإغلاق في المناطق الرئيسية، في حين يظهر التأثير الأكبر في الصين، بسبب إجراءات الحجر الصحي وعزل مقاطعات بأكملها. وتواجه صناعة السياحة صدمة سلبية كبيرة بشكل خاص، حتى في البلدان التي لم تتأثر بانتشار الفيروس بشدة، كذلك تعاني الصناعات المرتبطة بالسفر والسياحة إثر انتشار الفيروس، ومنها شركات الطيران وخطوط الرحلات البحرية والفنادق، فجميعهم يواجهون تحديات اقتصادية بسبب حظر السفر والتحذيرات العالمية والمخاوف العامة - سواء كانت حقيقية أو مفروطة - بشأن العدوى.

وفي 5 مارس، ضاعف الاتحاد الدولي للنقل الجوي تأثيره المقدر لخسارة شركات الطيران العالمية لما لا يقل عن (63-113) مليار دولار إذا استمر المرض في الانتشار، وكذلك انخفضت أسعار أسهم شركات الطيران بما يقرب من (25٪) منذ بدء تفشي المرض، أكثر بكثير مما كانت عليه خلال الفترة نفسها من وباء سارس عام 2003، حسب تقرير اتحاد النقل الجوي الدولي. (الخلي، 2020).

الشكل رقم 03 : مبيعات السيارات في الصين



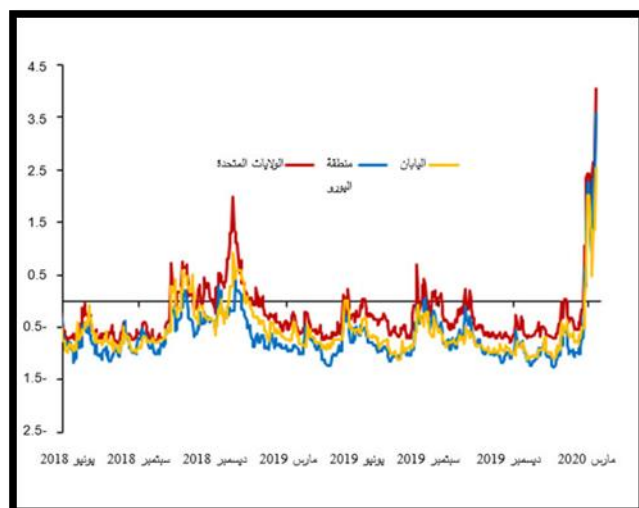
المصدر: أسماء حسن الخلي، الاقتصاد العالمي تحت وطأة الفيروسات التاجية: التحولات والسيناريوهات المتوقعة، تاريخ النشر: 2020/03/19 متاح على الموقع: / <https://www.almesbar.net> تاريخ الإطلاع: 2020/03/28 على الساعة: 21:01.

كذلك أدى انخفاض النشاط الاقتصادي العالمي إلى خفض الطلب على النفط وهبوط أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها في عدة سنوات، وحدث ذلك حتى قبل أن تسبب خلافا حول تخفيضات الإنتاج بين أوبك وحلفائها

في أحدث انخفاض في أسعار النفط، فانخفاض الطلب على النفط بسبب تفشي الفيروس، والزيادة المتوقعة في العرض هي "ضربة مزدوجة" لأسواق النفط، وذلك علما بأن الصين مركز انتشار الفيروس هي أكبر مستورد للنفط الخام في العالم، كذلك انتشار الفيروس في إيطاليا وأجزاء أخرى من أوروبا مقلق بشكل أكبر، ومن المرجح أن يضعف الطلب في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على النفط، وبالتالي يدفع إلى مزيد من انخفاض الأسعار الذي يؤدي بدوره إلى تخفيض الإنفاق الاستثماري بالصناعة النفطية.

وقد حدث ارتفاع حاد في مقاييس عدم اليقين الاقتصادي عبر بلدان العالم، كمقياس التقلب في سوق الأسهم وفي هذا السياق، سجلت البورصات هبوطا حادا في الاقتصاديات الكبرى، مثل الولايات المتحدة ومنطقة اليورو واليابان، وشهدت طفرة في التقلب الضمني مع سعي المستثمرين الذين انتابهم القلق إلى إدخال آخر المخاطر الناجمة عن الفيروس الجديد في استراتيجياتهم الاستثمارية. (أديان، 2020)

شكل رقم 04: تقلب أسعار الأسهم



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ونتيجة عن هذا الارتفاع الحاد في عدم اليقين اتساع عام في فروق العائد على السندات عبر الأسواق المختلفة إذ يسعى المستثمرون لإعادة توزيع استثماراتهم بالتحويل من الأصول الخطرة نسبيا إلى أصول أكثر أمانا، وأدت عمليات إعادة التوزيع هذه إلى إلحاق ضرر كبير بالسندات مرتفعة العائد وسندات الأسواق الصاعدة على وجه الخصوص ونتيجة لذلك، حدثت زيادة حادة في فروق العائد على سندات الأسواق الصاعدة والأسواق الواعدة المقومة بالدولار الأمريكي. (أديان، 2020).

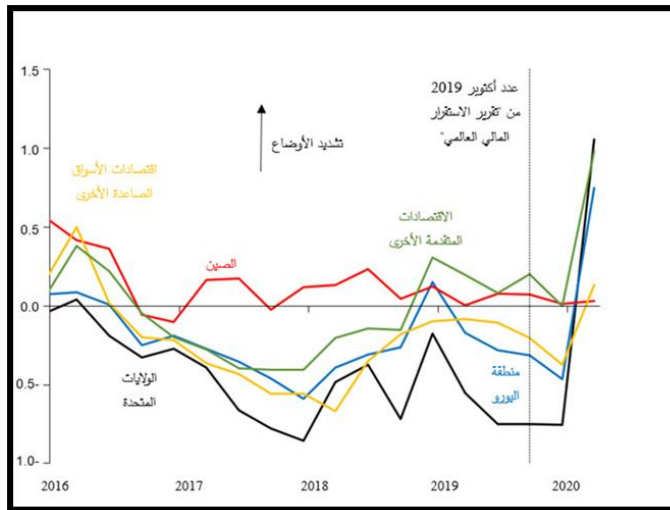
شكل رقم 05: فروق العائد على سندات الشركات الأمريكية



المصدر: مؤسسة Bloomberg، ومؤسسة جيب مورغان، وبنك ICE Bank of America وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

وقد شهدت الأسابيع الأخيرة تشديدا كبيرا للأوضاع المالية، مما يعني أن الشركات تواجه ارتفاعا في تكاليف التمويل عند اللجوء إلى أسواق الأسهم والسندات، وهذا التشديد الحاد والمفاجئ في الأوضاع المالية يشكل عبئا ثقيلا على الاقتصاد، لأن الشركات تؤجل قراراتها الاستثمارية والأفراد يؤجلون استهلاكهم عند الشعور بتراجع الأمان المالي. (أدريان، 2020)

شكل رقم 06: مؤشرات الأوضاع المالي، الانحرافات المعيارية عن المستوى المتوسط

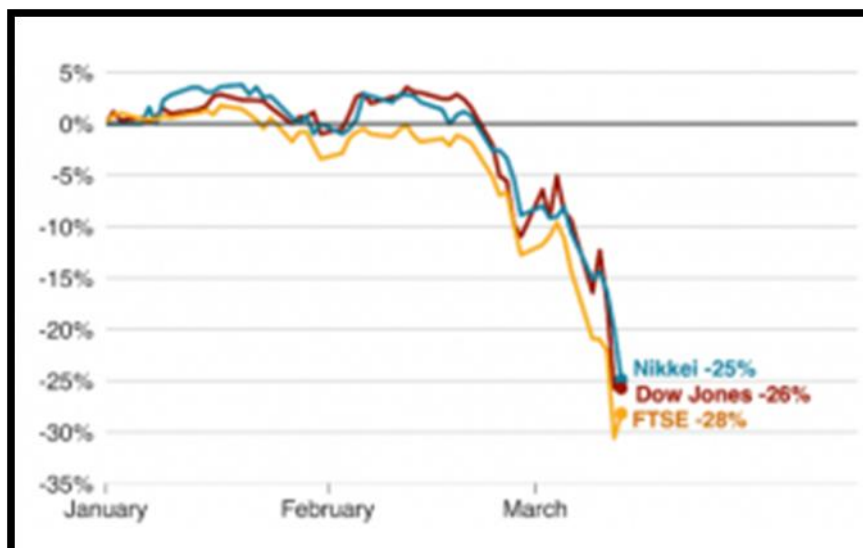


المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ومن المؤكد أن أسواق المال العالمية من أكبر الخاسرين في ظل الأزمة الراهنة، فأسواق المال تعكس مدى قلق المستثمرين بشأن التوقعات الاقتصادية لعام 2020 بسبب الفيروس، ويتنبؤون بشكل أساسي بأن الفيروس التاجي

سيستمر في الانتشار ويسبب المزيد من الاضطرابات ويقلل الطلب العالمي وربما يتسبب في تباطؤ عالمي. (الخولي، 2020)

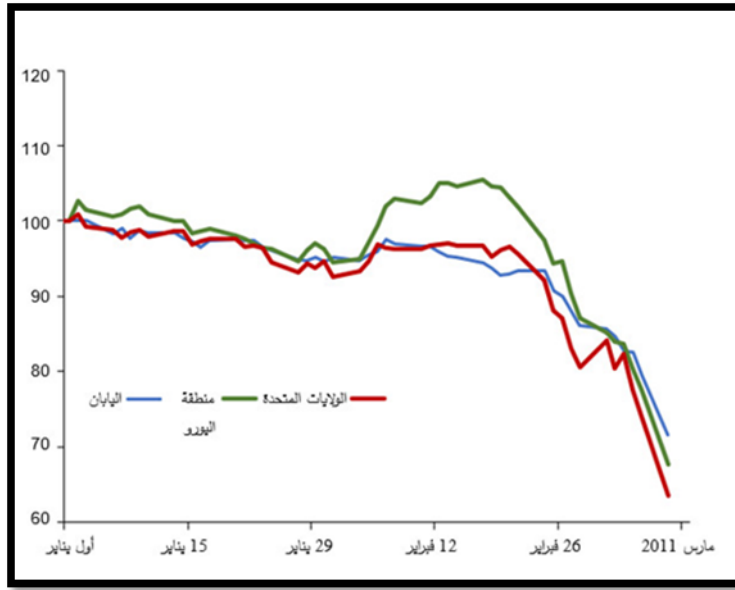
الشكل رقم 07: تأثير الفيروس التاجي على أسواق الأسهم العالمية منذ بداية تفشي المرض



المصدر: مركز مسارات للدراسات والبحوث.

وبالفعل شهد مؤشر فوتسي الأوروبي، ومؤشر داو جونز الصناعي الأمريكي، ونيكي الياباني، انخفاضات حادة منذ بدء تفشي المرض، وفي الأسبوع الثاني من مارس (آذار) الجاري، شهد مؤشر داو جونز الأمريكي أكبر انخفاض له في يوم واحد منذ عام 1987 وشهدت الأسواق بشكل عام تقلبات كبيرة ومستمرة. كما دفعت المخاوف بشأن الانتشار العالمي للفيروس التاجي الجديد المستثمرين إلى رفع أسعار السندات مما أدى إلى انخفاض العائدات في الاقتصاديات الكبرى، وذلك في الوقت الذي تعتبر فيه سندات الخزنة الأمريكية التي تدعمها الحكومة الأمريكية أصول ملاذ آمن يميل المستثمرون إلى الفرار إليه في أوقات تقلبات السوق وعدم اليقين، كذلك انخفض العائد على جميع عقود الخزنة الأمريكية إلى أقل من 1% في 10 مارس (آذار) الجاري وهو تطور لم يسبق له مثيل كما لامس العقد القياسي لمدة (10) سنوات قاعه التاريخي عند حوالي 0.3%. (الخولي، 2020)

شكل رقم 08 : أسعار أسهم البنوك



المصدر: مؤسسة Bloomberg، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

والخبر السار هو أن البنوك أكثر صلابة بوجه عام مقارنة بما كانت عليه قبل وقوع الأزمة المالية في 2008، لأن لديها احتياطات وقائية أكبر من رأس المال والسيولة، ويعني ذلك أن المخاطر التي تشأ من القطاع المصرفي وتهدد الاستقرار المالي أصبحت أقل بكثير، على الرغم من تراجع أسعار الأسهم.

غير أن السلطات الرقابية ينبغي أن تتابع عن كثب التطورات الحادثة في البنوك، ونظرا للطبيعة المؤقتة لتفشي الفيروس، يمكن أن تنظر البنوك في إجراء عملية إعادة هيكلة مؤقتة لآجال استحقاق القروض بالنسبة للمقترضين الأشد تضررا، وينبغي أن تعمل الأجهزة الرقابية بصورة وثيقة مع البنوك لضمان أن تكون هذه الإجراءات شفافة ومؤقتة في نفس الوقت، ويجب أن يكون هدفها هو الحفاظ على القوة المالية والشفافية على مستوى القطاع المالي ككل. (أديان، 2020)

4. الأثر الاقتصادي لـ: COVID-19 على الاقتصاد العالمي:

1.4. التداعيات الاقتصادية على الاقتصاد العالمي:

تفضي هذه الأزمة الصحية إلى انتشار تداعيات اقتصادية كبيرة، انعكاسا لصدمات تلحق بالعرض والطلب تختلف عن الأزمات السابقة، ويتعين وضع سياسات جوهرية توجه لمساعدة الاقتصاديات على تجاوز فترة انتشار هذا الوباء، مع الحفاظ على سلامة شبكة العلاقات الاقتصادية والمالية بين العاملين ومؤسسات الأعمال والمقرضين والمقترضين، والموردين والمستخدمين النهائيين لكي يتعافى النشاط متى توارت هذه الفاشية، والهدف هو منع أزمة مؤقتة كهذه من إلحاق ضرر دائم بالناس والشركات من خلال فقدان الوظائف وحالات الإفلاس، وقد

ازدادت خسائر الأرواح من جراء تفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) بمعدل مثير للقلق بينما المرض آخذ في الانتشار ليشمل عددا أكبر من البلدان. (غويناث، 2020)

إن هذه الصدمة استثنائية إلى حد ما فهي تؤثر على عناصر مهمة في العرض والطلب معا:

- فالعرض سيضطرب بسبب حالات المرض والوفاة، وأيضا بسبب جهود احتواء الأزمة التي تحد من الحركة، وارتفاع تكلفة ممارسة الأعمال نظرا للقيود على سلاسل العرض، وتقليص الائتمان؛
- وسينخفض الطلب أيضا بسبب ارتفاع عدم اليقين وزيادة السلوك التحوطي وجهود احتواء الأزمة وتصاعد التكاليف المالية التي تحد من القدرة على الإنفاق؛
- وستتقل هذه الآثار عبر الحدود.

إن حوالي ثلث الخسائر الاقتصادية من المرض ستكون تكاليف مباشرة: خسائر في الأرواح، وعمليات غلق لأماكن العمل، وإجراءات للحجر الصحي، أما الثلثان الباقيان فهما الآثار غير المباشرة الناجمة عن تراجع ثقة المستهلكين والمسلك التقشفي لمؤسسات الأعمال، وضيق الأوضاع في الأسواق المالية، والخبر السار هو أن النظم المالية أشد صلابة مما كانت عليه قبل الأزمة المالية العالمية، غير أن التحدي الأكبر حاليا هو التعامل مع عدم اليقين. (غورغيف، 2020)

وفي ظل أي سيناريو، سينخفض النمو العالمي في 2020 عن مستوى العام الماضي ولكن ما يصعب التنبؤ به هو إلى أي حد سينخفض، وما مدة استمرار هذا الانخفاض فذلك سيعتمد على الوباء نفسه وأيضا على حسن توقيت إجراءاتنا ومدى فعاليتها يشكل هذا صعوبة خاصة في البلدان التي تعاني من ضعف نظمها الصحية ومحدودية قدرتها على الاستجابة - مما يدعو إلى وضع آلية للتنسيق على مستوى العالم من أجل التعجيل بتعافي العرض والطلب. (غورغيف، 2020)

2.4. موقف صندوق النقد الدولي من أزمة الجائحة:

الصندوق من جانبه مستعد لمعاونة أعضائه، ويوفر صندوق النقد الدولي مساعدات بقيمة 50 مليار دولار تقريبا من خلال تسهيلات التمويل التي تتيح صرف الموارد على أساس عاجل في حالات الطوارئ للبلدان منخفضة الدخل وبلدان الأسواق الصاعدة التي يحتمل أن تطلب الدعم في هذا السياق، ويتيح الصندوق لأفقر البلدان الأعضاء 10 مليارات دولار من هذا المبلغ بسعر فائدة صفري من خلال "التسهيل الائتماني السريع".

وهناك بلدان أعضاء كثيرة معرضة للخطر، منها بلدان تعاني من ضعف النظم الصحية وعدم كفاية الحيز المتاح للتصرف من خلال السياسات، وبلدان مصدرة للسلع الأولية معرضة لصدمة في معدلات التبادل التجاري، وبلدان أخرى معرضة للتداعيات بشكل كبير.

ويعكف الخبراء حاليا على تحديد البلدان المعرضة للخطر وتقدير الاحتياجات التمويلية المحتملة إذا تفاقم الموقف بدرجة أكبر، ولدى الصندوق موارد متاحة لدعم البلدان الأعضاء:

- فبفضل سخاء البلدان الأعضاء، تبلغ طاقة الإقراض الكلية تريليون دولار تقريباً؛
 - وفيما يخص البلدان منخفضة الدخل، لدينا تمويلاً للطوارئ يتيح الصرف السريع لمبلغ يصل إلى 10 مليارات دولار (50% من حصة البلدان المؤهلة للاستفادة منه) ويمكن الحصول عليه دون الارتباط ببرامج كامل مع الصندوق؛
 - وهناك بلدان أعضاء أخرى يمكنها الحصول على تمويل طارئ من خلال "أداة التمويل السريع"، ومن الممكن أن يقدم هذا التسهيل حوالي 40 مليار دولار للأسواق الصاعدة التي يحتمل أن تستعين بنا للحصول على دعم مالي؛
 - ولدينا كذلك "الصندوق الاستثماري لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون (CCRT)" الذي يتيح للبلدان المؤهلة منحاً في البداية لتخفيف أعباء خدمة ديونها تجاه صندوق النقد الدولي التي يحل أجل استحقاقها.
- وقد ثبتت فعالية هذا الصندوق الاستثماري خلال فترة تفشي فيروس إيبولا في عام 2014، لكن الأموال المتوافرة فيه الآن دون المستوى الكافي، حيث تزيد قليلاً عن 200 مليون دولار بينما يمكن أن تتجاوز الاحتياجات المحتملة مليار دولار، وقد دعوت البلدان الأعضاء في الصندوق إلى المساعدة في هذا الخصوص لضمان إعادة تمويل هذا التسهيل بالكامل وإعداده لمواجهة الأزمة الراهنة. (غورغيف، 2020)

3.4. المجالات الداعمة للاقتصاد العالمي لمواجهة الجائحة:

3.4.1. المالية العامة :

تتمثل الأولوية القصوى من حيث استجابة المالية العامة في ضمان الإنفاق الأساسي المتعلق بحماية صحة الناس، ورعاية المرضى، وإبطاء انتشار الفيروس، وتؤكد الحاجة إلى تكثيف الجهود في اتخاذ الإجراءات الصحية اللازمة لضمان إنتاج المستلزمات الطبية بما يجعل عرضها متناسباً مع الطلب عليها.

ويتطلب الأمر كذلك اتخاذ إجراءات على صعيد السياسة المالية الكلية لمعالجة صدمات العرض، والطلب التي أشرنا إليها آنفاً، وينبغي أن يكون الهدف هو اتخاذ إجراءات "لا نندم عليها فيما بعد" لتقصير فترة التأثير الاقتصادي، وتخفيف حدته وينبغي اتخاذ هذه الإجراءات في الوقت المناسب، وتوجيهها بدقة نحو القطاعات ومؤسسات الأعمال والأسر الأشد تضرراً.

وعليه يجب توفير قدر كاف من السيولة المالية لموازنة مخاطر الاستقرار المالي، وفي هذا الصدد، جاء بيان مجموعة السبعة مؤثماً مع متطلبات المرحلة الراهنة وتحدياتها، إذ أعربت فيه هذه الدول عن عزمها واستعدادها لمواصلة التعاون من أجل اتخاذ إجراءات فعالة في الوقت المناسب. (غورغيف، 2020).

2.3.4. السياسة النقدية:

تواصل البنوك المركزية في الاقتصاديات المتقدمة دعم الطلب وتعزيز الثقة عن طريق تيسير الأوضاع المالية وضمان تدفق الائتمان إلى الاقتصاد العيني، فعلى سبيل المثال أعلن الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إجراء تخفيضات أخرى في سعر الفائدة، وعمليات شراء للأصول، وإصدار إرشادات استشرافية، وتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي.

وقد نجحت من قبل خطوات نعرفها على مستوى السياسات ومنها ما تم اتخاذه أثناء الأزمة المالية العالمية، اتخذت البنوك المركزية الرئيسية إجراء منسقا وحاسما للتيسير النقدي وفتح خطوط لتبادل العملات من أجل تخفيف الضغوط في الأسواق المالية العالمية.

وذكر معهد التمويل الدولي (IIF) سحب المستثمرون 42 مليار دولار تقريبا من الأسواق الصاعدة منذ بدء الأزمة وهذه أكبر تدفقات خرجت من الأسواق الصاعدة على الإطلاق، وبالتالي سيتعين على البنوك المركزية في اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية أن تراعي في إجراءات السياسة النقدية تحقيق التوازن بين مواجهة التحدي الجسيم المتمثل في انعكاس مسار التدفقات الرأسمالية والتعامل مع صدمات السلع الأولية، ففي أوقات الأزمات كالتالي نعيشها الآن، يمكن الاستفادة من استخدام عمليات التدخل في أسواق النقد الأجنبي وإجراءات إدارة التدفقات الرأسمالية كعنصر مكمل لأدوات مثل سعر الفائدة وغيرها من إجراءات السياسة النقدية.

3.3.4. الاستجابة التنظيمية:

ينبغي أن تهدف أجهزة الرقابة على النظام المالي إلى استمرار التوازن بين حماية الاستقرار المالي والحفاظ على سلامة الجهاز المصرفي مع الحفاظ على استمرارية النشاط الاقتصادي وستكون هذه الأزمة بمثابة اختبار لتحمل الضغوط يقيس ما إذا كانت التغييرات التي أجريت عقب الأزمة المالية ستحقق الغرض منها.

وينبغي تشجيع البنوك على ممارسة المرونة التي تتيحها القواعد التنظيمية القائمة، وذلك على سبيل المثال باستخدام الهوامش الوقائية من رأس المال والسيولة، وإعادة التفاوض على شروط القروض الممنوحة للمقترضين الواقعين تحت ضغوط، ولكي تعمل الأسواق بصورة سليمة في الفترة القادمة سيكون من الضروري الإفصاح عن المخاطر وتوخي الوضوح في الإفصاح عن توقعات الأجهزة الرقابية.

وكل هذا العمل بداء من السياسة النقدية إلى سياسة المالية العامة ثم النواحي التنظيمية يحقق أقصى درجات الفعالية عند تنفيذه بصورة تعاونية. (غورغيفيا، صندوق النقد الدولي، 2020)

ومن الواضح أنه ينبغي إعطاء الأولوية القصوى للحفاظ على صحة وسلامة الناس قدر الإمكان، وفي إمكان البلدان أن تقدم المساعدة من خلال إنفاق المزيد لدعم نظمها الصحية، بما ذلك الإنفاق على معدات الوقاية الشخصية، وإجراء الفحوص، واختبارات التشخيص، وإضافة مزيد من الأسرة في المستشفيات، وبينما لم يتم التوصل إلى لقاح لوقف انتشار الفيروس بعد، اتخذت البلدان الإجراءات اللازمة للحد من انتشاره، كوضع قيود على السفر،

وإغلاق المدارس لفترات مؤقتة، والحجر الصحي وهذه الإجراءات توفر وقتاً ثميناً لتجنب الإلقاء بعبء ثقيل على النظم الصحية.

أصبح التأثير الاقتصادي واضحاً بالفعل في البلدان الأشد تأثراً بتفشي هذا المرض على سبيل المثال ففي الصين، تراجع نشاط قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات بشكل حاد في شهر فبراير، وبينما هبوط النشاط في قطاع الصناعة التحويلية يضاهي مستواه في بداية الأزمة المالية العالمية، يبدو أن تراجع الخدمات أكبر هذه المرة - وذلك بسبب التأثير الكبير الناجم عن التباعد الاجتماعي. (غوينيث، 2020)

5. الخاتمة:

تغيرت صورة الاقتصاد العالمي بحلول جائحة فيروس كورونا الجديد (كوفيد19)، التغير جاء عاصفاً بمعدلات النمو، كما تشير تقديرات صندوق النقد الدولي، وهناك من الدلائل الأخرى ما يفيد بأن الشهور القادمة سوف تشهد تفاقمًا في معدلات البطالة وإفلاساً للعديد من الشركات، خاصة في قطاعات السياحة والطيران والصناعات الصغيرة وتعثرًا في حركة التجارة العالمية، واهتزازًا في القطاع المالي، وتراكمًا في المديونيات، وقد جاءت هذه الصدمة دون سابق إنذار، بداية من الصين، وانتهاءً بالانتشار السريع في معظم بلدان العالم، ولأن الفيروس لحد كتابة هذه الأسطر لا علاج ولا لقاح له حتى الآن.

جائحة الكورونا، تستدعي تكاتف الجهود الدولية لمواجهة آثاره السلبية على الاقتصاد العالمي، واستجابة عالمية وجهود على عدة أصعدة، بالإضافة إلى تعزيز إجراءات مواجهته، على مستوى السياسة الصحية في العالم، ولعل الإجراءات المتخذة من طرف الدول الموبوءة، وبالأخص الدول الكبرى لاحتواء الوباء، في إغلاق الحدود والمدارس والمصانع وغيرها من إجراءات التباعد الاجتماعي، أضرت بتباطؤ الاقتصاد العالمي، واضطراب سلاسل العرض العالمية، وتراجع أسعار السلع الأولية، وبالأخص أسعار النفط في الأسواق العالمية، وانكماش السياحة وتضررها، أفرز العديد من البرامج والحزم المالية للتخفيف من وطأة الأزمة الوبائية.

6. قائمة المراجع:

1. Warwick Mckibbin, Roshen Fernando (February, 2020), **The Global Macroeconomic Impacts of COVID-19: Seven Scenarios**, CAMA Centre for Applied Macroeconomic Analysis, Australian National University, CAMA Working Paper 19/2020.
2. **Financial Times, Coronavirus tracked: The latest figures as the pandemic spread** (Jan 22, 2021), Available on the site: <https://www.ft.com/coronavirus-latest?fbclid=IwAR1Usfj3Ulyt3cToMM5AAGYmHSjznk805lEPzCtMANjlyOUyMi6t3RimAQ>. Retrieved (March 20, 2021).
3. **United Nations, Global trade impact the coronavirus (covid19) Epidemic** (March 4, 2020), Available on the site: <https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/ditcinf2020d1.pdf?fbclid=IwAR1-OrlSoXCsn-YTjKCS8MnZBkfIVP9djpRzaGUqr38J4CHYN8sgbC48eowe>. Retrieved (May 05, 2021).

4. اتحاد النقل الجوي الدولي (2020/02/21)، شركات الطيران قد تخسر 29.3 مليار دولار بسبب فيروس كورونا، متاح على الموقع:

<https://arabic.cnn.com/business/article/2020/02/21/global-airlines-could-lose-293-billion-revenue-due-coronavirus>.

5. أسماء حسن الخولي (2020/03/19)، الاقتصاد العالمي تحت وطأة الفيروسات التاجية: التحولات والسيناريوهات المتوقعة، مركز المسبار للدراسات والبحوث، متاح على الموقع:

<https://www.almesbar.net/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D8%AA%D8%AD%D8%AA-%D9%88%D8%B7%D8%A3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%B1%D9%88%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7/>

تاريخ الإطلاع: 2021/04/20

6. توبياس أدريان (2020/03/16)، الاستقرار النقدي والمالي أثناء تفشي فيروس كورونا، صندوق النقد الدولي، متاح على الموقع:

<https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/03/11/blog030920-monetary-and-financial-stability-during-the-coronavirus-outbreak>.

تاريخ الإطلاع: (2021/03/15)

7. غيتا غوبيناث (2020/03/10)، الحد من التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا بوضع سياسات موجهة كبيرة، صندوق النقد الدولي، متاح على الموقع:

<https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/03/09/blog030920-limiting-the-economic-fallout-of-the-coronavirus-with-large-targeted-policies>.

8. كريستالينا غورغيففا (2020/03/10)، التأثير المحتمل لوباء كورونا: ما نعلمه وما يمكننا أن نفعله، صندوق النقد الدولي، متاح على الموقع:

<https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/03/04/blog030420-potential-impact-of-the-coronavirus-epidemic>.

9. كريستالينا غورغيففا (2020/03/17)، التحرك من خلال السياسات لضمان صحة الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، متاح على الموقع:

<https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/03/16/blog031620-policy-action-for-a-healthy-global-economy>.